

تنقسم الحقوق المالية المتعلقة بالذمة المالية الى حقوق "عينية" و حقوق "شخصية" لكن مع تطور المجتمع لم يعد هذا التقسيم التقليدي للحقوق كافيا لاستيعاب كافة أنواع الحقوق المالية . حيث ظهر نوع جديد من الحقوق وهي "الحقوق المعنوية" والتي تسمى أيضا الحقوق الذهنية او الفكرية و التي يتمتع بها الشخص حماية لإبداعاته الفكرية و الأدبية . ورغم أن هذه الحقوق قد رافقت الإنسان منذ الأزل باعتباره كائناً مفكراً و مبدعاً إلا أن حقوقه لم تلقى الاهتمام والحماية بشكل واضح إلا مع ظهور بوادر الثورة الصناعية خلال القرن 19 . تعريف الملكية الفكرية الملكية هي ملكية معنوية موضوعها أموال غير مالية ناتجة عن الإبداع الفكري . هذه الملكية تمنع صاحبها حقاً حصرياً في استغلال الأموال غير المادية موضوع الحماية كما أنه تمنع استعمالها واستغلالها من الغير . ونتيجة لذلك يتمتع صاحب الملكية الفكرية بمجموعة من الدعاوى التي تمكنه من الدفاع عن حقه ضد كل معتد وضد كل استعمال أو استغلال من (غير صاحبه) غير مسموح به . * مصطلح الملكية : هو مصطلح يمنح صاحب الحق سلطة حصرية لاستغلال المال متلماً هو الشأن بالنسبة لحق الملكية المسلط على العقارات والمنقولات ، شكله (مصنفات أدبية و فنية (الاغاني - الموسيقى - الرسومات) / بحوث علمية وتقنية / برامج الحاسوب ...) . و رغم الصبغة الغير مالية لهذه الحقوق (الأموال) فإن أهميتها وقيمتها تبرر الرغبة في حمايتها و حماية الحقوق المتعلقة بها . وهو ما دفع "المشرع" لسن إطار قانوني خاص بها والإقرار بها وحمايتها . بل إن هذه الحماية تتجاوز المستوى الداخلي والوطني لتكتسي الصبغة الدولية . إذ ينطبق على الملكية الأدبية ، الملكية الفكرية تتميز عن الملكية بمفهومها التقليدي بما أنها تمنع صاحبها حقاً حصرياً - استثمارياً في الاستعمال و بكونها حقاً مؤقتاً باعتبارها محددة بالزمن و تختلف من حق إلى آخر . فروع قانون الملكية الفكرية تنقسم إلى الملكية الفكرية إلى فرعين رئيسيين "الملكية الأدبية والفنية" من جهة و "الملكية الصناعية من جهة أخرى . أدبياً ، *قانون الملكية الصناعية : ينظم هذا القانون من جهة أخرى الاختراعات والابتكارات والتطبيقات الصناعية . فهو مجموعة القواعد القانونية المنطبقة على الأموال المنطبقة على الأموال موضوع الاختراعات الصناعية مع الرموز التي تميزها فهو مجموعة القواعد القانونية المنطبقة على الأموال ك"علامة الصنع" أو "العلامة التجارية" . و بالإضافة إلى هذه الفروع الكلاسيكية فإن القانون قد وسع نطاق الحماية لتشمل "الدارات و تصميم المخططات و المؤشرات الجغرافية للمناشئ و التسميات الأصلية التي تضاف إلى قائمة الإشارات و العلامات المميزة . لكن ذلك لا يمنع التداخل بين فرعين فرعياً ملكية الفكرية المذكورين ، إذ يمكن لنفس الابتكار أو العمل أن يحظى بحماية مزدوجة بعنوان "حقوق التأليف والملكية الصناعية" (مثال = ما يتعلق بالرسوم والنماذج الصناعية و العلامات التجارية) . الطبيعة القانونية لحقوق الملكية الفكرية إذ تنقسم الحقوق الذاتية عادة لنوعين : حقوق مالية و حقوق غير مالية (حقوق ضمنية و حقوق غير ضمنية) . الحقوق المالية هي الحقوق التي يمكن تقديرها بالمال و التي تدرج ضمن الذمة المالية للشخص ، و تنقسم الحقوق المالية بدورها لحقوق عينية و حقوق شخصية . الحق العيني هو الذي يكون موضوعه عيناً سواً كان منقولاً أو عقاراً ، وقد طرحت مسألة تصنيف الحقوق الفكرية أو المعنوية عدة صعوبات متعلقة بادراج هذه الحقوق بأحد الصنفين القانونيين المذكورين ، هي أولاً حق استغلال باعتبار أنه يمكن لصاحبها استعمالها والانتفاع بها و التفويت فيها و ذلك من خلال إبرام عقود ترخيص ، عقود تفويت ، بيع أو حتى عقود هبة . هي ثانياً حق حصري بمعنى أنه يمكن صاحبه من منع الغير من استعمالها أو استغلالها . حقوق الملكية الفكرية تختلف بذلك عن الحقوق الشخصية التي تعد حقوقاً نسبية ولا تنتج اثارها إلا بين المتعاقدين